الجمهـــــــورية الجـــــــزائرية الديمـــــــــقراطية الشـــعـــــــبية
وزارة التـــعـليم العـــالي والبـــحث العـلـــمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكـدة

كليـة العلـوم الاقـتـصـادية والتـجـــارية وعـلـــوم التـــسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

تحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبة:
منـسـل عبير

إشراف الأستاذ:
د. لشهب مسعود

أعضاء لـجنـــة المـنـــاقـشـــة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
بولكور نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر أ	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
شرقرق سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019

الإهداء

الحمد والشكر لله الذي لم يزل بصفات الكمال متصفا والذي منحني السبيل في طريق العلم الطويل وزرع في نفسي القوة والعزم والأمل ووفقني لإتمام هذا الإنجاز الذي هو ثمرة حياتي العلمية.

في هذا المقام العالي لا يسعني إلا أن أبدأ بمن قال فيهما رب العزة "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى والداي العزيزين

أمي...أعز الناس إلى قلبي ومنبع الحنان الصافي ورمز التضحية والعطاء وأغلى ما لدي في الوجود، التي طالما منحتني السند والحب ورافقت دعواتها درب دراستي خطوة خطوة، التي إذا دفعت لها حياتي كلها ما سددت ربع دينها علي "حفظها الله وأطال في عمرها".

أبي...الذي دفع حياته لأجلي وكفلني برعايته وأوصلني إلى بر الأمان وحرص على تعليمي منذ نعومة أظافري ولم يبخل علي بعطائه "حفظه الله وأطال في عمره".

إلى من قاسموني الحياة حلوها ومرها، وشاركوني السعادة في كل لحظاتها أخواتي: **سارة، مروة، إيمان، نهى**، وفقهن الله في دروبهن و حفظهن.

إلى طلبة السنة ثانية ماستر "اقتصاد نقدي و بنكي" دفعة 2020/2019

إلى كل هؤلاء أهدي سنين الجهد والمثابرة التي كللت بنيل شهادة الماستر.

كلمة شكر

الحمد لله الواحد الأحد على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وله الشكر في الأول والآخر على منحي الصبر وتوفيقي لإتمام هذا العمل.

أوجه شكري وتقديري إلى الأستاذ المشرف الدكتور **لشهب مسعود** لقبوله الإشراف على مذكرتي، فله أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات.

ويشرفني أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتقبلهم مناقشة هذا العمل وتقييمه.

وأختم شكري إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون لإنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)، و قمنا بدراسة نظرية للتضخم ثم إسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري، من خلال قياس اثر العرض النقدي كمحدد على التضخم خلال الفترة محل الدراسة باستخدام برنامج EVIEWS 9، من أجل ذلك استخدمنا في هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموزع على فترات مبطئة ARDL، و تم الوصول إلى وجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرين و أن هناك علاقة سببية قصيرة و طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الكتلة النقدية، نموذج ARDL.

Abstract:

The aim of this study is to determine the most important determinants of inflation in Algeria during the period (2000-2018), and we studied the theory of inflation and the, projected it on the reality of the Algerian economy, by measuring the effect of the money supply as a determinant of inflation during the period under study using the EVIEWS 9 program, for this reason we used in this study the self –regression model distributed over slow periods ARDL, and there was a common complementary relationship between two variables and that there is a short and long-term causal relationship.

Key Words : inflation, cash block, ARDL model.

إهداء

شكر

الملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة..... أ- د

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

تمهيد..... 07

المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي..... 08

المطلب الأول: أساسيات حول ظاهرة التضخم..... 08

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم ومحدداته..... 22

المطلب الثالث: سياسات معالجة التضخم..... 31

المبحث الثاني: الدراسات السابقة و القيمة المضافة..... 34

المطلب الأول: الدراسات السابقة..... 34

المطلب الثاني: القيمة المضافة..... 38

خلاصة الفصل..... 39

الفصل الثاني: دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

تمهيد..... 41

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر..... 42

المطلب الأول: طبيعة الظاهرة التضخمية في الجزائر..... 42

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) 50

المبحث الثاني: النمذجة القياسية للعرض النقدي والتضخم في الجزائر..... 58

المطلب الأول: وصف النموذج القياسي للدراسة..... 58

المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة..... 59

المطلب الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة ARDL..... 62

خلاصة الفصل..... 70

الخاتمة العامة..... 72

قائمة المراجع..... 75

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات التضخم في الجزائر (2000-2018)	45
02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2018)	50
03	بيانات متغيرات الدراسة باللوغاريتم (2000-2018)	56
04	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR للمتغيرين $INF، M_2$	57
05	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع(ADF) للمتغير INF	58
06	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع(ADF) للمتغير M_2	58
07	نتائج اختبار نموذج فترات الإبطاء الموزعة ARDL	60
08	نتائج اختبار الحدود BOUNDS TEST	62
09	نتائج اختبار علاقة المدى الطويل	63

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التضخم الناتج عن فائض الطلب	07
02	آلية حدوث التضخم الناشئ عن العرض	09
03	مرحلة عدم وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل	20
04	مرحلة وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل	21
05	منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	61
06	منحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة منحنى CUSUM SQ	61

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعد ظاهرة ارتفاع الأسعار من الظواهر الاقتصادية التي عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، فبعد أن كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب أصبحت في الوقت الحالي تتأثر غالبا نتيجة للسياسات النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية، إذ تؤدي الزيادة المفرطة في عرض النقود نسبة إلى حجم الاقتصاد إلى تدهور القوة الشرائية للعملة وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا ما يطلق عليه بمصطلح التضخم.

تعد مشكلة التضخم إحدى المشكلات الأساسية التي واجهت الاقتصاديات الرأسمالية منذ بداية ظهورها حتى أصبحت ظاهرة اقتصادية ونقدية تواجه مختلف الاقتصاديات المعاصرة المتقدمة منها والنامية، والجزائر كانت وما زالت تعاني من تداعيات هذه المشكلة، حتى يمكن أن يقال إن العصر الاقتصادي الحالي هو عصر التضخم.

عانى الاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادا ناميا منذ أواخر الثمانينات العديد من المشاكل منها الأزمة البترولية سنة 1986 لارتباطه الكبير بقطاع المحروقات و خصوصا النفط الذي يعتبر مصدرا أساسيا للتمويل منذ الاستقلال، و قد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية لهدف أساسي نتيجة للتقلبات التي شهدتها أسعار البترول، و رغم التعافي الذي شهدته أسعار البترول خلال مطلع الألفية الثانية، إلا أنها عاودت الانهيار بشكل واضح خلال سنة 2014 و هو ما أدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية خانقة نظرا لعدم وجود بدائل من الصادرات الأخرى، و التي تجلت مظاهرها في ارتفاعات كبيرة للمستويات العامة للأسعار إلى الحد الذي يشكل إعاقة حقيقية لمسار التنمية ما جعل الجزائر تواجه مشكلة التضخم.

والجزائر من بين الدول التي تسعى بشتى الطرق لمجابهة ظاهرة التضخم والتخفيض من حدة أثره على التنمية المستهدفة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، ما أوجب على السلطات المعنية انتهاج سياسات اقتصادية من أجل التحكم الجيد بظاهرة التضخم والتحكم بمعدلات تطورها.

1- إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق تتجسد إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر؟

ولمعالجة هذا البحث تم تجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

2- التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هي أهم محددات التضخم في الجزائر؟
- ✓ هل يوجد أثر ايجابي للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر؟
- ✓ هل هناك علاقة سببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر العرض النقدي وتطور النفقات العامة وتطور حجم الواردات من بين أهم محددات التضخم في الجزائر، وقد وقع الاختيار على دراسة محدد واحد وهو العرض النقدي.

- ✓ يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر.
- ✓ هناك علاقة سببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

4- مبررات اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع هو ارتباط الموضوع بالتخصص اقتصاد بنكي ومالي الذي زاولت فيه دراستي بالإضافة للأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته، والسعي لمعرفة مدى تأثير التضخم على الاقتصاد الجزائري وتأثره ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومسايرة التطور الذي عرفته نمذجة الظواهر الاقتصادية ز كذا الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج انحدار حديثة، إضافة إلى ذلك الخروج بتوصيات قد تساهم في التحكم وعلاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

5- أهداف وأهمية البحث:

يكتسي البحث نظرة شاملة عن التضخم وآثاره الوخيمة على الاقتصاد الوطني وكذا مدى تأثره ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الممثلة له، والوقوف على واقع التضخم ومؤشراته في الجزائر وقياس العلاقة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما في الدول النامية وخاصة في الاقتصاد الجزائري ويتعلق بتأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة التضخم.

6- حدود الدراسة:

لقد اقتصر الإطار المكاني على بلدنا الجزائر الذي عرف خلال السنوات الأخيرة موجات تضخمية، أما الإطار الزماني فيتمثل في الفترة الممتدة من 2000-2018.

7- منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي في إجراء هذا البحث لأنه يناسب الظاهرة موضوع البحث من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول التضخم و القيام بتحليل كل من معدلات التضخم و الكتلة النقدية، كما اعتمدنا على المنهج القياسي الإحصائي من خلال الدراسة القياسية للعرض النقدي و التضخم باستخدام برنامج EVIEWS 9.

8- صعوبات الدراسة:

من أهم المشاكل والعوائق التي واجهت طريق البحث:

- ✓ اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لأخر، مما يؤدي إلى صعوبة التحليل واختلاف النتائج المتوصل إليها.
- ✓ صعوبة الإلمام بالنموذج القياسي المستخدم في الدراسة نظرا لقلة المراجع حوله والدراسات التي استخدمته.
- ✓ تأخر انجاز الفصل التطبيقي وقصر الفترة الممنوحة لإنجاز الدراسة.
- ✓ قلة المراجع وذلك راجع إلى عدم إمكانية التنقل لمكتبة الجامعة نظرا للظروف الراهنة التي تعيشها البلاد.

9- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول جاء بعنوان "الإطار النظري للتضخم" وقسمناه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم التضخم، أنواعه، أسبابه، وطرق قياسه، بالإضافة إلى النظريات المفسرة له وأهم محدداته والسياسات المتبعة لمعالجته، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى كل من الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان "دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018" وقسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى أسباب وآثار ظاهرة التضخم في الجزائر، تطور كل من معدلات التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، أما المبحث الثاني فتضمن النمذجة القياسية للعرض النقدي والتضخم في الجزائر باستخدام برنامج EVIEWS 9.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة التضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفي واقع الأمر فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها، ألا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، حيث إن البحث عن طبيعة ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية المطروحة على الساحة العالمية ومن أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية، ويعود الفضل في ذلك إلى المدرسة الكلاسيكية في صورة النظرية الكمية للنقود التي اهتمت بإيجاد العلاقة بين الارتفاع في المستوى العام للأسعار وزيادة كمية النقود المطروحة للتداول، مما فتح مجالا لبقية المدارس والنظريات المتعاقبة للنقاش والبحث في طبيعة هذه الظاهرة سواء من حيث الأسباب أو الآثار أو الطرق الكفيلة للحد منها، كل هذا جعل من حكومات الدول سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية تولي عناية خاصة لظاهرة التضخم بوضع السياسات الاقتصادية الكفيلة للحد من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي وانعكاساتها على الحياة اليومية لأفراد مجتمعات هاته الدول.

من أجل الإلمام أكثر بالجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي.
- المبحث الثاني: دراسات سابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي

إن الحركة التي تعرفها قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار من ارتفاع أو انخفاض والتي تكون جراء حدوث تغيرات على مستوى العلاقات الاقتصادية الحقيقية تؤدي إلى حدوث ظواهر نقدية على مستوى الاقتصاد تعرف بالتضخم، تنعكس آثاره على الأعوان الاقتصاديين محدثا بذلك توازنات جديدة على المستوى الكلي.

المطلب الأول: أساسيات حول ظاهرة التضخم

لقد حاز موضوع التضخم على اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، لهذا اختلفت تعاريفه، أنواعه، أسبابه، وطرق قياسه باختلاف المفكرين والعلماء وباختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، وعلى هذا الأساس قمنا بإدراجهما في هذا المطلب.

أولا- مفهوم التضخم

مصطلح التضخم يندرج تحت طياته العديد من التعاريف، من بينها:

- يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[1].
- التضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أي ارتفاع مستوى الأسعار، أي هي عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلع قليلة[2].
- ويعرف أيضا على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود، بعبارة مختصرة غلاء الأسعار ورخص النقود، أو هو زيادة في الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي[3].
- التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، أي هو فائض النقد عن فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة[4].
- كما تعرف ظاهرة التضخم بشكلها العام ومفهومها الواسع هي عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد، أي انخفاض القوة الشرائية للنقود[5].
- ويعرف التضخم بأنه ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات[6].
- وفي تعريف آخر هو الاتجاه المستمر والمؤكد للمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع وأيا كان السبب هو زيادة كمية النقود أو الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي السلعي[7].

انطلاقا مما سبق نستخلص أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد.

---

[1] حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص31.

[2] حشيش عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص201.

[3] رفيق يونس المصري، **أثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية**، الطبعة الثانية، دار المكتبي، مصر، 2009، ص7.

[4] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 14،10.

[5] انس البكري، وليد صافي، **النقود و البنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 197.

[6] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1990، ص 91.

[7] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص207.

ثانيا- أنواع التضخم

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم في الوقت الراهن، وهذا ما جعل الاقتصاديون يبحثون في هذه الظاهرة على أنواعها المختلفة مما أدى إلى تصنيفها وفقا لمعايير مختلفة نذكرها فيما يلي:

1- معيار تحكم الدولة في جهاز الإئتمان: يندرج تحت هذا المعيار ثلاث إتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار وتتمثل هذه الإتجاهات في:

1-1- التضخم الطليق (المكشوف)

يتمثل في الإرتفاع المستمر للأسعار والأجور والنفقات التي تتصف حركتها بالمرونة، وتتجلى في إرتفاع عام للدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات[1]، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية[2].

1-2- التضخم المكبوت(المقيد)

يتميز هذا النوع من التضخم بتدخل السلطات الحكومية بمنع المستوى العام للأسعار من الإرتفاع بمعدلات كبيرة، من خلال وضع ضوابط وقيود مباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، أي فرض حد أقصى للسعر[3].

1-2- التضخم الكامن(الخفي)

ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثل تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد[4].

2- معيار حدة التضخم: وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

2-1- التضخم الزاحف

و يسمى أيضا المعتدل، حيث يكون الارتفاع في الأسعار بطيء و خلال فترات زمنية مختلفة و يكون الطلب الكلي معتدلا و يمكن السيطرة عليه و في بعض الأوقات تعمل الدولة على تحقيقه من أجل تحفيز الاستثمار[5].

2-2- التضخم العنيف

كما تطرقنا سابقا في تعريف التضخم الزاحف أن استمراره على المدى الطويل يخرجه من كونه تضخما زاحفا ليتولد عنه التضخم العنيف أين يكون الإرتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل كبير ومستمر، بحيث يشير بعض الاقتصاديين أنه إذا تجاوزت معدلات التضخم لمستوى 5% خلال أربع سنوات متتالية فإن الاقتصاد يكون بصدد التضخم العنيف[6].

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص57.

[2] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص163.

[3] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص188.

[4] بن غزة محمد، بوهنة كلثوم، **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، يومي 28-10/29/ 2013، ص4.

[5] محمود حسين الوادي و آخرون، **النقود و المصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص79.

[6] شلوفي عمير، **التضخم و النمو الاقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 27.

2-3- التضخم الجامح

يعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومستمرة بحيث ينجم عنها أثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير[1]، فهو تضخم ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جدا ويؤدي في غالب الأحيان إلى الفقدان الكلي للثقة في العملة المحلية والتخلي عنها، فتنخفض قيمة النقود حيث تصبح تافهة جدا وينجم عنه انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية[2].

4- معيار مصدر التضخم: يندرج تحت هذا المعيار الأنواع التالية:

4-1- تضخم الطلب

يحدث هذا التضخم بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الكلي، أي أن هذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج لتغطية فائض الطلب، مما ينعكس ذلك في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي قد تكون راجعة الى زيادة احد مكونات الطلب الكلي أو نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي[3].

4-2- تضخم التكاليف

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي للسلع و الخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى إرتفاع أسعار ومستلزمات الإنتاج، مما يترتب على ذلك في النهاية إلى إرتفاع مستوى الأسعار[4].

4-4- التضخم المستورد

يقصد به انتقال العدوى التضخمية من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج، أي إرتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات[5]، أي يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي اعتمادها الكبير على السلع المستوردة.

ثالثا- أسباب التضخم

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أن تلك العوامل تستتر خلف الطلب وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم، وعليه سنفصل كل سبب من هذه الأسباب فيما سيأتي:

1- التضخم الناشئ عن الطلب

يحدث نتيجة تجاوز الطلب الكلي على السلع و الخدمات للعرض الكلي لها، ويرجع تحليل هذه الحالة إلى الاقتصادي السويدي فيسكل والاقتصادي الإنجليزي كينز، حيث لخصا إلى أن زيادة الفائض النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على الإنتاج، أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض سيؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تسارع المشروعات لزيادة الإنتاج بهدف زيادة الأرباح ولزيادة الإنتاج يزداد الطلب على المواد الأولية والعمال مما يؤدي إلى زيادة الأجور، فيتم منح العمال قدرة شرائية إضافية تسمح لهم بالدخول في الاستهلاك والذي

---

[1] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص42.

[2] خالد أحمد سليمان شبكة، **التضخم وأثره على الدين**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص12.

[3] محمد أحمد السريبتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص291.

[4] نفس المرجع، ص 292.

[5] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص152.

يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات من جديد وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار، ونصبح بذلك في حلقة مفرغة لا مخرج منها[1].

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (01): التضخم الناتج عن فائض الطلب

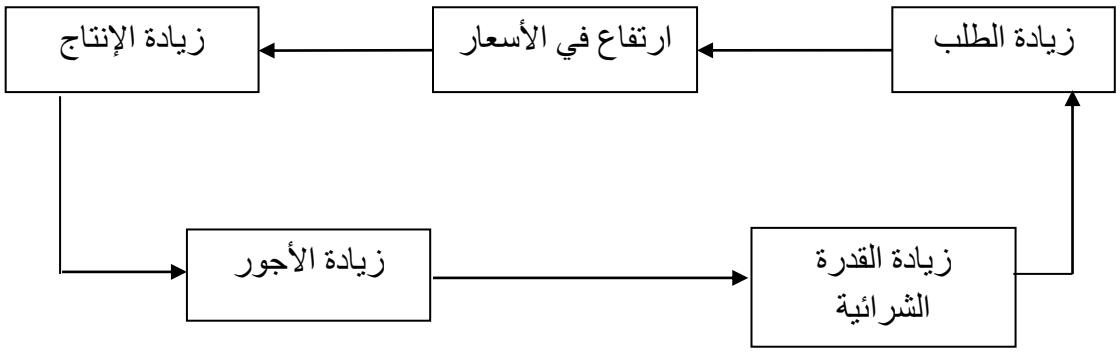

المصدر: فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2006-2007، ص16.

وعليه فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي[2].

ومن العوامل الدافعة إلى هذا الارتفاع نذكر منها[3]:

- ✓ زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- ✓ التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.
- ✓ قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.
- ✓ تمويل العمليات الحربية.
- ✓ العجز في الميزانية.
- ✓ إرتفاع معدلات الأجور.
- ✓ التوقعات والأوضاع النفسية.

2- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف

إذا كانت النظرية السابقة تؤكد على جانب الطلب، فإن هذه النظرية تؤكد على جانب العرض، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء ظاهرة التضخم يعود إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبخاصة في الدول المتقدمة، فقد يلجأ المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح بينما يلجأ العمال من خلال نقابات العمال إلى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل إلى زيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج،

[1] بن نافلة نصيرة، **تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017-2018، ص60.
[2] كامل علاوي واخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص271.
[3] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 94-96.

وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة الأجور[1]، أي يأتي هذا التضخم بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور والذي يؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف الإنتاج[2].

إن ارتفاع الأجور يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الذي يؤثر بدوره سلبا على العرض الكلي، مما يعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية أي(زيادة الأجور من جهة وانخفاض العرض من جهة أخرى) تؤثر على القدرة الشرائية للطبقة العاملة، هذا التدهور في القدرة الشرائية يؤدي إلى احتجاجات عمالية تطالب بزيادة الأجور، فترتفع الأسعار ثم الأجور بحيث يدخل الاقتصاد في دائرة تضخمية تعرف بدائرة (الأجور-الأسعار)[3].

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): آلية حدوث التضخم الناشئ عن العرض

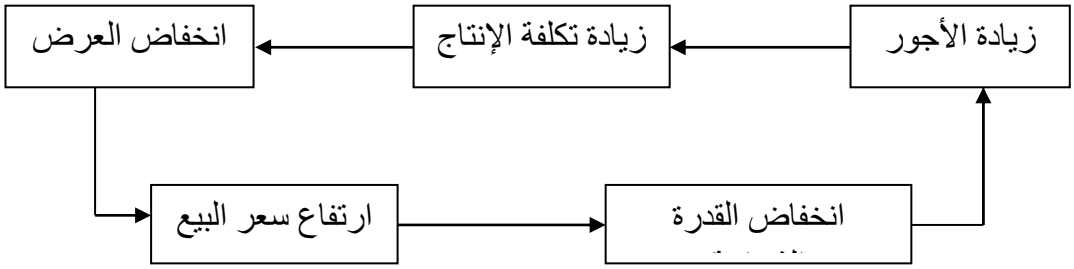

المصدر: فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2006-2007، ص19.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة التكاليف لا تقتصر على الأسباب سالفة الذكر فحسب وإنما ترجع إلى عوامل أخرى نذكر منها[4]:

- ✓ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.
- ✓ ارتفاع أسعار الواردات.
- ✓ تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.
- ✓ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.
- ✓ النقص في العناصر الإنتاجية.
- ✓ النقص في رأس المال العيني.

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص182.
[2] محسن محمد حاكم، **أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف**، مجلة أهل البيت، العدد الأول، ص171.
[3] فتيحة مزارشي، مرجع سابق ، ص19.
[4] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص116.

3- التضخم الهيكلي

هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد والذي يعاني من الاختلال في هيكله، وهذا النوع ينطبق على الدول النامية، والهيكل الاقتصادي يتمثل في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المالية داخل المجتمع، بمعنى أن سبب الزيادة غير الطبيعية في كمية النقد هي الإختلالات الهيكلية والاقتصادية، أي أن هناك عدم تناسب بين تشكيلة العرض وتشكيلة الطلب أي عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها مع الأنواع التي يتم طلبها و كميتها وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار وحدوث التضخم[1]، في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض أي التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كما ونوعا، وهو ما يعني حصول التضخم في الاقتصاد والذي يكون سببه ومصدره الاختلال الهيكلي في الاقتصاد[2].

رابعا- قياس التضخم

عند تناولنا للتعريف الخاص بظاهرة التضخم، اتضح لنا أن المظهر العام لهذه الظاهرة هو الارتفاع المستمر للأسعار ومن ثم يمكن تتبعها من خلال مراقبة التغيرات المستمرة في المستوى العام للأسعار المقاسة بالأرقام القياسية، إلا أن هذه الأرقام هي مؤشرات على وجود هذه الظاهرة و ليست سببا في وجودها، فهي نتيجة للفجوات التضخمية الناتجة عن حالات الاختلال في الاقتصاد.

من هذا المنطلق يركز الاقتصاديون في قياسهم لظاهرة التضخم على محورين أساسين[3]: يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أما المحور الثاني فيتمثل في تطبيق بعض المعايير المشتقة من النظريات الاقتصادية لقياس الفجوة التضخمية.

يقاس التضخم بمعيار يسمى" المستوى العام للأسعار" الذي يعرف بأنه " المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما "[4].

يعبر عن معدل التضخم بنسبة التغير في المستوى العام للأسعار ويتم حسابه وفق المعادلة التالية[5]:

$$I = \frac{P_t - P_{(t-1)}}{P_{(t-1)}}$$

حيث تمثل:

P_t، $P_{(t-1)}$: المستوى العام للأسعار في السنة الجارية والسنة السابقة لها.

I : معدل التضخم.

[1] يوسفي كريمة، **استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص57.

[2] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص317.

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 51.

[4] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص 176.

[5] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 156.

نتناول فيما يلي المؤشرات المستعملة لقياس التغيرات في الأسعار، ثم نتطرق للمعايير المعتمدة لقياس الفجوة التضخمية:

4-1- الأرقام القياسية للأسعار

تعرف بأنها أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار، ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبرا عنها بوحدات النقود، وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد[1]، ويمكن استخدام عدة مقاييس أهمها:

- **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي(Implicit GDP Deflator)[2]:**

هو رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يعبر عنه بنسبة الناتج المحلي الاسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$GDPdef = \frac{GDP_n}{\mathrm{GDP}_r} \cdot 100$$

حيث:

$$Nominal\ GDP = \text{Real GDP} \times \text{GDP deflator}$$

$$Real\ GDP = \frac{Nominal\ GDP}{\text{GDP deflator}}$$

حيث: GDP_n : الناتج المحلي الاسمي بالأسعار الجارية.

GDP_r: الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الحقيقية.

إن للرقم القياسي الضمني أهمية كبيرة في قياس التضخم، كون أن العديد من المنظمات الدولية و بالأخص صندوق النقد الدولي يعتمد عليه كمؤشر أو كدليل لوجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد، بالإضافة إلى أنه يشمل جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني[3].

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)[4]:**

في كثير من الحالات، ينصب الاهتمام على معرفة الآثار التي تحدثها التغيرات السعرية على المقدرة الشرائية للمستهلك، بدلا من قياس معدل ارتفاع الأسعار، فيتم الاعتماد على هذا الرقم القياسي باعتباره يعكس مقدار التغير في السلع و الخدمات التي يمكن للمستهلك اقتناؤها، إلى جانب أنه يعتبر المؤشر الأكثر استعمالا لقياس مستوى الأسعار.

---

[1] زغلول فتيحة محمد، **تقييم مقاييس التضخم في مصر**، ملتقى آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، خلال الفترة 3-1990/03/5، ص ص 20،21.

[2] N. Gregory Mankiw, **Macroeconomics**, Worth publishers, printed in the United states of American, 7th ed, 2009, P64.

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[4] بوحصان لامية، **محاولة التوقع بمعدلات التضخم باستخدام نماذج السلاسل الزمنية -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009، ص ص 23-24.

هناك عدة طرق لحساب الرقم القياسي لسعار المستهلك نذكر منها:

- **الرقم القياسي البسيط: (CPI_S):** يحسب هذا الرقم القياسي بقسمة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في سنة ما على مجموع أسعار السلع والخدمات في سنة الأساس كما هو مبين في العلاقة:

$$CPI_s = \frac{\sum_{i=1}^{n} Pi.1}{\sum_{i=1}^{n} Pi.0} \cdot 100$$

حيث تمثل:

$\sum_{i=1}^{n} Pi.1$: مجموع أسعار السنة الجارية.

$\sum_{i=1}^{n} Pi.0$: مجموع أسعار سنة الأساس.

يعاب على هذا الرقم القياسي أنه يعطي لجميع السلع و الخدمات نفس الوزن في حين هناك سلع رئيسية ينفق عليها المستهلك دخلا أكبر مقارنة مع باقي السلع، لهذا يلجأ إلى الرقم القياسي المرجح.

- **الرقم القياسي المرجح (CPI_P):** هو عبارة عن نسبة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس، ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$CPI_p = \frac{\sum_{i=1}^{n}(Pi.1 \,.\, Wi.1)}{\sum_{i=1}^{n}(Pi.0 \,.\, Wi.0)} \cdot 100$$

حيث تمثل:

$\sum_{i=1}^{n}(Pi.1 \,.\, Wi.1)$: مجموع الأسعار المرجحة للسنة الجارية.

$\sum_{i=1}^{n}(Pi.0 \,.\, Wi.0)$: مجموع الأسعار المرجحة لسنة الأساس.

إلا أن هذا الرقم القياسي بدوره لم يسلم من الانتقادات وذلك لاحتمال تغير الأوزان الترجيحية من سنة لأخرى، لذا يفضل استخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

- **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك(CPI_G):** يحسب هذا الرقم القياسي بقسمة الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية (الاستهلاك الاسمي) على الإنفاق الاستهلاكي مقيما بأسعار سنة الأساس (الاستهلاك الحقيقي)، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$CPI_G = \frac{C_n}{C_r} \cdot 100$$

حيث: C_n : الإنفاق الاستهلاكي الاسمي.
C_r: الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي.

للرقم القياسي العام أهمية كبيرة لاستخدامه في حساب الأجور الحقيقية للعمال و على أساسه يتم الاتفاق بين النقابات العمالية و أرباب العمل، يحسب الأجر الحقيقي كما يلي:

$$W_r = \frac{W_n}{CPI_G} \cdot 100$$

حيث: W_r : الأجر الحقيقي.
W_n : الأجر الاسمي.

- **الرقم القياسي لسعر المنتج[1]:**

ينقسم الرقم القياسي لمرحلة الإنتاج إلى أرقام قياسية للسلع النهائية، المواد الوسيطية و المواد الخام، وتقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج، و تنشر الأرقام القياسية وفقا لمراحل الإنتاج و السلع.

إن السلع النهائية هي السلع التي لا تحتاج إلى عمليات صناعية أخرى، و معدة للبيع لمستخدميها النهائيين، سواء كانوا من القطاع العائلي أو المنشات، أما المواد الوسيطية فهي السلع التي مرت بعمليات صناعية، و لكنها مطلوبة لعمليات أخرى قبل أن تصبح سلعا نهائية، أما المواد الخام فإنها تتضمن المنتجات التي تدخل السوق لأول مرة والتي تكون غير مصنعة، و لكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعا نهائية، و من أمثلتها الحبوب، الحيوانات، البترول الخام و خام الحديد و الصلب....

بالإضافة إلى الأرقام القياسية لمختلف السلع ينشر رقم قياسي لكل السلع، و لتحليل الأسعار بشكل عام فان الأرقام القياسية لمرحلة الإنتاج أكثر نفعا من الرقم القياسي لكل السلع، لأن هذا الأخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية، فعلى سبيل المثال لنفرض أن سعر الحديد الخام قد ارتفع، هذه الزيادة سوف تنعكس في صورة أسعار أعلى لألواح الصلب و بالتالي السيارات، و على هذا الأساس فإن الأسعار الأعلى سوف تنعكس في الرقم القياسي لكل السلع ليس مرة واحدة بل ثلاث مرات بالنسبة للحديد الخام و ألواح الصلب و السيارات.

للأرقام القياسية لأسعار المنتج أهمية كبيرة، فهي تمكن التنبؤ بما سيكون عليه الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالريف و المدن.

4-2- الفجوة التضخمية

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب الفجوة التضخمية و قياسها، و يرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية هو محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار.

تعرف الفجوة التضخمية بأنها ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري الاستهلاكي، أو الطلب الكلي عن حجم الناتج الوطني الحقيقي (العرض الكلي) عند مستوى الاستخدام التام و التي تفسر الزيادة في الأسعار[2].

حيث اعتبر كينز الفجوات التضخمية بمثابة القوة الدافعة للتضخم تنشأ في الاقتصاد في فترة معينة من الزمن، إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات أو إفراط في عرض النقود[3].

---

[1] فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] بوحصان لامية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] بن يخلف كمال، **السياسة النقدية و المالية و مشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 41.

تستند بعض المؤسسات على معايير معينة للكشف عن الضغوط التضخمية وتتمثل في: معيار الاستقرار النقدي، معيار فائض الطلب و معيار الإفراط النقدي.

- **معيار الاستقرار النقدي**

يستند هذا المعيار على أسس النظرية الكمية الحديثة، حيث يرى فريدمان بأن اختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود و الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، و الذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي و التيار السلعي، و يتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية[1]:

$$\beta = \frac{\Delta M}{\mathrm{M}} - \frac{\Delta \mathrm{Y}}{\mathrm{Y}}$$

حيث أن:

ΔM : تمثل التغير في كمية النقود.

M : تمثل كمية النقود.

ΔY : تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

Y : يمثل الناتج القومي الحقيقي.

و حسب هذا المعيار فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تساوى معدل التغير في كمية النقود$\frac{\Delta M}{\mathrm{M}}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني $\frac{\Delta \mathrm{Y}}{\mathrm{Y}}$، أي بعبارة أخرى يكون معامل الاستقرار النقدي مساويا للصفر(β=0)، أما إذا زاد معدل التغير في كمية النقود عن معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني، فيكون معامل الاستقرار النقدي موجبا (β>0)، واستمرار هذا المعامل موجبا يشير إلى وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع و الخدمات المنتجة، كما أن مواصلة هذا الفرق في الارتفاع يدل على النمو في حجم الضغوط التضخمية، أما إذا كان معامل الاستقرار النقدي سالبا (β<0) فهذا يشير إلى وجود انكماش نقدي و انخفاض في المستوى العام للأسعار[2].

- **معيار فائض الطلب**

يرتكز هذا المعيار على قياس الفجوة التضخمية، و التي تمثل الفرق بين حجم الطلب الكلي محسوبا بالأسعار الجارية و حجم العرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، و يستند هذا المعيار النظرية الكينزية فيما يخص الطلب الفعال، و التي ترى أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، فإن فائض الطلب يمارس أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار.

و يمكن قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية وفق المعادلة التالية[3]:

$$\mathrm{D}_x = (C_P + C_g + I + (X - M) - Y_n$$

[1] بسام الحجار، **علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص ص 148-149.

[2] مرابط ساعد، **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 11.

[3] مرابط ساعد، مرجع سابق، ص ص 11-12.

حيث يمثل:
D_x : إجمالي فائض الطلب.
C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.
C_p : الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية.
I : الاستثمار بالأسعار الجارية.
Y_r: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
X: الصادرات.
M: الواردات.

من خلال المعادلة السابقة، فإن الفجوة التضخمية تظهر إذا زاد الطلب الفعال عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

- **معيار الإفراط النقدي**

يرتكز هذا المعيار على النظرية الكمية المعاصرة و التي تفترض أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو السبب الرئيسي وراء التغير في مستوى الأسعار[1].

الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض المعروض النقدي، هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في العرض النقدي و بين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من دخل حقيقي في شكل نقو و ذلك خلال فترة زمنية معينة.

و يتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي[2]:

$$\acute{M} = \lambda Yt - Mt$$

حيث:
$\acute{M}$: حجم الافراط النقدي .
Yt : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي في السنة t .
λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

Mt : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم و محدداته

مازالت محددات التضخم محل نقاش بين الاقتصاديين و ذلك وفقا للمدرسة الاقتصادية التي يميلون إليها في تحليلهم لظاهرة التضخم، فقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، و سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم محددات التضخم و النظريات المفسرة له.

أولا- النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل و للتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية يستلزم التعرض لمختلف النظريات النقدية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم.

[1] بوحصان لامية، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[2] بن يخلف كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

1- التضخم في النظرية الكلاسيكية

تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير العوامل التي تحدد قيمة النقود، و بالتالي تحديد مستوى الأسعار، و تقوم هذه النظرية على الفكرة القائلة بأن أي تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه[1]، و هذا ما يفسر من خلال معادلة التبادل لفيشر و التي صاغها على النحو التالي[2]:

$$MV = PT$$

حيث: M : تمثل كمية النقود .
V : تمثل سرعة دوران النقود .
P : المستوى العام للأسعار .
T : حجم المبادلات .

و تفسر هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين كمية (M) و مستوى الأسعار (P)، حيث أن أي زيادة في كمية النقود (M) بنسبة معينة يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار (P)، أي ترتفع الأسعار كلما زادت كمية النقود و العكس في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة $(V،T)$ و هذا ما يخلق الضغط التضخمي.
و تمثل معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية الوجه الثاني للنظرية الكلاسيكية، تم صياغتها من قبل الاقتصادي (ألفريد مارشال) و أعضاء مدرسة (كامبريدج) البريطانية، و ترتكز هذه على جانب الطلب على النقود، الذي يتحدد بناءا على نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع بالاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات.

و تصاغ معادلة كامبريدج على النحو التالي[3]:

$$M = K.P.Y$$

حيث: M : تمثل كمية النقود .
k :يعبر عن التفضيل النقدي ،للمجتمع تمثل نسبة من الدخل الوطني الذي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها في صورة نقدية لأغراض المعاملات .
P : المستوى العام للأسعار .
Y : يرمز إلى الناتج الوطني الحقيقي .

ونستخلص من معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية ما يلي:
- العلاقة بين التفضيل النقدي (K) و المستوى العام للأسعار (P) هي علاقة عكسية؛
- العلاقة بين كمية النقود (M) و المستوى العام للأسعار (P) هي علاقة طردية؛
- أضافت للنقود وظيفة أخرى ألا وهي الادخار.

وفقا لهذه المعادلة يتحدد التضخم بناءا على التغير في الأرصدة النقدية كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار، أي أن التضخم وفقا لهذه المعادلة ينسب إلى التغير في تلك النسبة من الدخل التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة أو كاحتياطي نقدي[4].

[1] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 98.
[2] مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود و المال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 70.
[3] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود و المصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 290.
[4] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

يتضح مما سبق أن الصيغتين السابقتين تبحثان في العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، فمعادلة فيشر ترى أن استقرار الأسعار قائم على فكرة الإنفاق (أي لا يوجد اكتناز بمعنى أي زيادة تحدث في كمية النقود تذهب مباشرة نحو الإنفاق) و سرعة دوران النقود، في حين نجد أن معادلة كمبريدج تعتبر أن استقرار الأسعار قائم على أسباب نفسية متمثلة في نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها[1].

2- التضخم في النظرية الكينزية

قدم كينز في نظريته تحليلا جديدا مناقض للتحليل الكلاسيكي، حيث نجد كينز اتجه اتجاها كاملا عن مستوى الأسعار إلى مستوى التوظيف و اشتغال العمال[2].

يفترض كينز أن مستويات الطلب الكلي الفعال تتحدد من أي مستوى من التشغيل، و يكون تحقيق الاستقرار بإحداث التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي فأي اختلال في ذلك التوازن إنما يتحدد بحركات مستويات الطلب الكلي الفعال بالنسبة لمستويات الاستخدام الكامل و يعبر عن ارتفاع الطلب فوق مستوى التوظيف الكامل بالتضخم، و بالتالي فالتضخم يعبر عن الخلل في التوازن سواء بارتفاع الطلب الكلي بوتيرة أعلى من العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، كما يمكن التعبير عنه بالفجوة الحاصلة بين الطلب الكلي الفعال و بين الحجم الكلي من السلع و المنتجات المعروضة عند مستوى الاستخدام الكامل تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة[3].

يعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين[4]:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني التشغيل الكامل

في هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها، أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، و بالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب تصاحبها زيادة مماثلة في السلع و الخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار(أي أن الطاقات الإنتاجية العاطلة هي التي تساعدها على امتصاص فائض الطلب)، إلا أنه و في ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي، فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي و قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.

و يمكن تلخيص هذه المرحلة في الشكل التالي:

[1] SABY BERNARD, SABY DOMINIQUE, **les grandes théories économiques**, Dunod, Paris, 3éme édition, 2003, p 310.

[2] بوحصان لامية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] ميهوب مسعود، بركان يوسف، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2014**، مجلة الدراسات و الأبحاث، العدد 27 جوان، الجزائر، 2017، ص 06.

[4] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 143، 144.

الشكل رقم(03): مرحلة عدم وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل

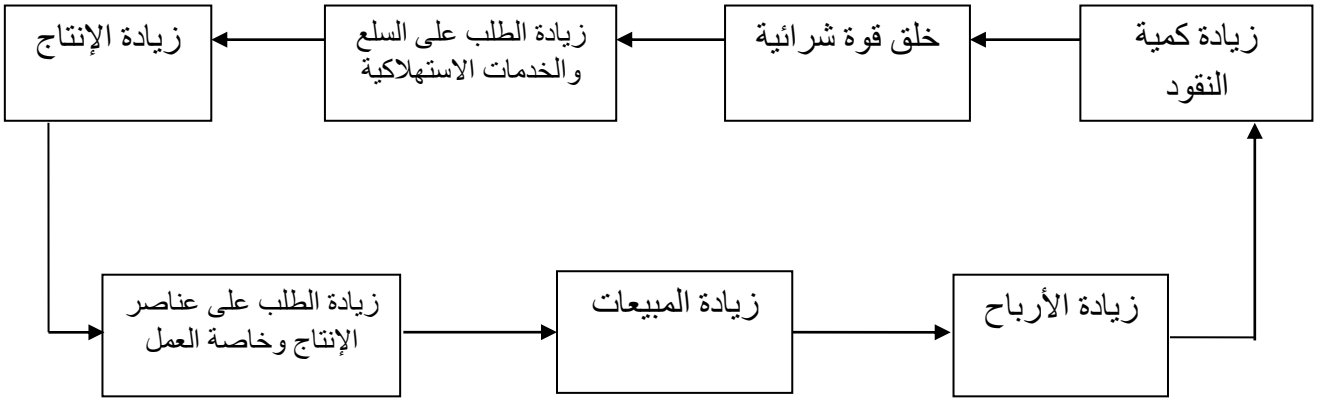

المصدر: سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص47.

في مراحل التشغيل الأولى للاقتصاد القومي، تعمل الزيادة في العرض النقدي إلى خلق قوة شرائية جديدة لدى أفراد المجتمع و التي تولد طلبا جديدا من جانبهم على السلع و الخدمات الاستهلاكية و بالتالي سيحاول منتجو هذه السلع إلى زيادة إنتاجهم **لامتصاص** الزيادة التي حدثت في طلب الأفراد و لتحقيق ذلك فلا بد من زيادة طلب هؤلاء المنتجين على السلع و الخدمات الإنتاجية (المواد الأولية، رأس المال، اليد العاملة...) و يستطيعون ذلك طالما المواد الأولية لم تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل، فيزيد الإنتاج و تزيد الأرباح و يستمر الحال على هذا المنوال إلى أن تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل.

المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل

وهي المرحلة التي تكون فيها الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد لتشغيلها، حيث يؤدي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب (أي عدم مرونة أو قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة)، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

ويمكن توضيح الفكر الكينزي لهذه المرحلة على النحو التالي:

الشكل رقم (04): مرحلة وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل

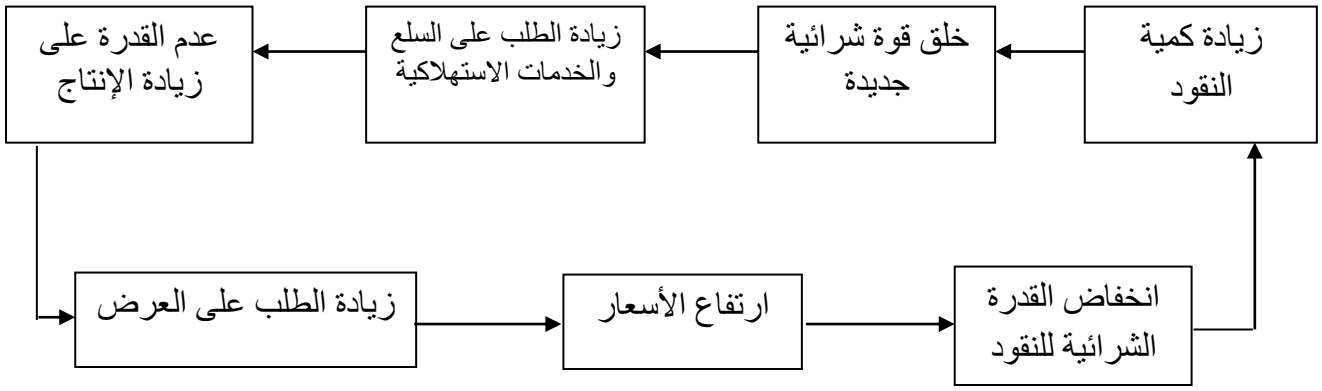

المصدر: سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص47.

عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، يصل الجهاز الإنتاجي إلى مرحلة انعدام المرونة، ويتوقف الإنتاج عن الزيادة، حيث لا تكون هناك أي موارد عاطلة وبالتالي ترتفع الأسعار، فتنخفض القوة الشرائية للأفراد، أي نظرا لعدم وجود طاقات عاطلة فإن زيادة الطلب هذه لن تؤدي إلى زيادة العرض.

إن نظرية كينز تخلص إلى أن التغير في كمية النقود لا يعتبر عنصرا فعالا في تحديد المستوى العام للأسعار، و إنما حسب هذه النظرية فإن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة و مستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة و المستمرة في المستوى العام للأسعار، بعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع و الخدمات يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية[1]، بمعنى أن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، و يرجع كينز هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة في عرض النقود[2].

3- التضخم في النظرية النقدية المعاصرة

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي المعاصر" ميلتون فريدمان " وتبنى التحليل الكلاسيكي في نظريته لطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ ببعض جوانبه.

هذه النظرية تنظر إلى أن التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، و أن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية فريدمان على مبدأين هما[3]:

- ✓ المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج، أي نصيب الوحدة المنتجة من الناتج الوطني من كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار، وليس مجرد تطور كمية النقود.
- ✓ التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، أي ما يطرأ على الطلب النقدي من تغيرات.

---

[1] مرابط ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] سمية بلقاسمي، إشكالية **العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016-2017، ص 79.

[3] وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015_2016، ص 74.

هذه المكريزمات عند فريدمان ترتبط بعرض النقود و الطلب على النقود، و لما كان عرض النقد تتحكم فيه السلطات النقدية فإنهم اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار[1].

يخضع الطلب على النقود و فقا لفريدمان للمتغيرات التالية[2]:

- ✓ الثروة الكلية؛
- ✓ تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة؛
- ✓ النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية؛
- ✓ العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات.

و نلخص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن " الحجم الأمثل " الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[3].

ثانيا- محددات التضخم

سيتم في هذا الجزء ذكر بعض العوامل الاقتصادية التي تتدخل في تحديد التضخم والتي تكون لها علاقة مباشرة وواضحة بنشوء التضخم في أي اقتصاد.

1-عرض النقود[4]

تعددت أراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد و التضخم حيث يرجع الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم هو أساس ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود مما يترتب عليه ارتفاع في مستويات الأسعار نظرا لثبات الإنتاج و سرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية مما يولد الفجوة التضخمية، أما مدرسة شيكاغو و على رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها هو نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، و يتفق اقتصاديو الفكر النقدي ن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية و مالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود و حجم الناتج.

وفي نظرية النمو النقدي عند Tobin يمكن إظهار العمليات التضخمية و علاقتها بكمية النقود كالتالي:

$$(dm/dt)/m = (dp/dt)/p + (dy/dt)/y$$

حيث: $(dm/dt)/m$ *:* معدل النمو النقدي.

$(dp/dt)/p$*):* معدل النمو في الأسعار.

$(dy/dt)/y$*):* معدل النمو في الدخل أو الناتج الحقيقي.

أي أن معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود $(dm/dt)/m$) تعني النمو في الأسعار $(dp/dt)/p$ و النمو في الدخل أو الناتج الحقيقي $(dy/dt)/y$.

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 84.

[2] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005-2006، ص ص 67-68.

[3] وجدي جميلة، مرجع سابق، ص 74.

[4] سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بين (Y,M)، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم، إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي.

إن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العلاقات بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة، وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار، وهذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لان الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي.

2- حجم الواردات

تعتبر الواردات من أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على مستوى الأسعار المحلية و يعتمد ذلك على الأهمية التي تحتلها الواردات في هيكل الاقتصاد القومي و على أهمية السلع المستوردة و درجة تأثيرها على هيكل الإنتاج المحلي من السلع المماثلة و البديلة و على أسعار السلع الأخرى في السوق المحلي، حيث يؤثر التضخم على الواردات تأثيرا سلبيا حين تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية على المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة لانخفاض أسعارها، و ما يزيد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكبر من السلع المحلية المماثلة لها، حيث إذا نظرنا إلى أي دولة نجد أنها لا تستورد كمية معينة من السلع فحسب بل هي أيضا تستورد قيمة، و هذا يعني أن السلع المستوردة تكون متأثرة إلى حد بعيد بمستوى الأسعار السائد في العالم الخارجي الذي يتم التعامل معه[1].

فالتضخم المستورد ينشأ بسبب استيراد السلع و الخدمات التي تشهد أسعارها ارتفاعا في الأسواق الدولية أو من خلال استيراد الموارد الإنتاجية الأجنبية بأسعار مرتفعة و التي تدخل في إنتاج السلع المحلية فيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاجها فترتفع أسعارها، كما قد يلعب سعر صرف العملة المحلية دورا في تفشي هذا النوع من التضخم بسبب تراجع سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية، و يعني هذا أن ارتفاع أسعار الواردات ينعكس بالضرورة على مستوى الأسعار المحلية فترتفع أسعارها.

فالدول الأكثر عرضة لهذا النوع من التضخم هي الأكثر انفتاحا على الأسواق العالمية و الأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالأزمات و الأمراض الاقتصادية أصبحت تحصل معا و تزول معا في كافة أنحاء العالم و لا تستطيع أي دولة التحكم في استيرادها أو تصديرها[2].

3- الإنفاق الحكومي

إن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم تختلف بين المنظرين الاقتصاديين من حيث المبدأ، فالعديد من الاقتصاديين يعتبرون أن الإنفاق الحكومي يتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار إذ أن ارتفاع هذا المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ الإنفاق الحكومي لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاطلاع بها و في حالة عدم زيادة حجم الإنفاق الحكومي عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها[3]، و عليه يصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في عرض النقود زيادة في الإنفاق الحكومي.

---

[1] علي كنعان، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، 2012، ص 275.

[2] شلوفي عمير، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 156.

من أجل فهم العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم سوف نتعرض إلى أهم الجوانب النظرية التي توضح بصفة كلية هذه العلاقة من خلال:

- **نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب:** التضخم الناشئ عن جدب الطلب هو تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نظرا لسبب و جود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب و زيادة الإنفاق العام الكلي من طرف الدولة إلى جذب الأسعار نحو الارتفاع[1].
- **التضخم بدفع النفقة:** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع معدلات الأجور[2]، حيث تمثل الأجور المصدر الرئيسي لاستهلاك العائلات و بالتالي فإن حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للسلع و الخدمات في البلاد، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي، ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة العرض) ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي و الطلب الكلي، و هو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية[3].
- **نظرية الدخل و الإنفاق:** حسب هذه النظرية التضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل، فازدياد الإنفاق النقدي و من ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار و تضخمها مع افتراض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، بمعنى آخر ترتفع الأسعار نتيجة زيادة نفقات عناصر الإنتاج، و خاصة الزيادة في معدلات الأجور باعتبار رفع دخل العمال العنصر الهام من عناصر الإنتاج و يفترض بصلاحية هذه النظريات أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة و شاملة بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج[4]، و حتى لا تتحمل الدولة هذه الزيادة و دون أن تمتصها في نفقات الإنتاج و تخفيض معدلات الأرباح، فإنها تلجأ إلى امتصاصها برفع الأسعار.

المطلب الثالث: سياسات معالجة التضخم

إن خطورة التضخم في الاقتصاد يجعل هدف القضاء عليه وعلى الأقل احتوائه والحد من تفاقمه على قمة أهداف السياسات الاقتصادية، وعادة ما تلجأ الحكومات إلى استخدام عددا من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى الحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

أولا- السياسة النقدية في معالجة التضخم

تعرف السياسة النقدية بأنها تلك الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية بهدف التأثير والرقابة على النقود وتنظيم السيولة بشكل يسمح لها للوصول إلى أهدافها الاقتصادية. وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في كمية النقود لخلق التوسع والانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج، ويلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيق هذه السياسة بواسطة مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية، وتتمثل في:

1-الأدوات الكمية(المباشرة): و هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر للتأثير على مستوى الائتمان، و تتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية فيما يلي[5]:

- **سياسة إعادة الخصم**: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم قروض إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية، ويراعي البنك المركزي تحديد هذا السعر أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها، فإذا أراد البنك المركزي التقليل من كمية الائتمان

---

[1] نفس المرجع، ص 158.
[2] محمد أحمد الأفندي، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، صنعاء الأمين للنشر و التوزيع، 2009، ص 318.
[3] عبد الله قوري يحي، **محددات التضخم في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة-**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014، ص 82.
[4] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[5] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص227-228.

ومكافحة التوسع في الإنفاق النقدي للتخفيض من التضخم يرفع معدل إعادة الخصم مما يؤثر سلبا على قدرة المصارف على منح الائتمان.

- **عمليات السوق المفتوحة:** و يقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع و شراء الأوراق المالية و التجارية في الأسواق المالية، و ذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة و التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، و تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و بالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث في حالة التضخم الحاصل نتيجة زيادة الطلب يقوم ببيع الأوراق المالية و التجارية التي بحوزته و ذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و إنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.
- **سياسة الاحتياطي الإجباري(القانوني):** تعبر نسبة الاحتياطي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو بالنقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة حيث تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع فتضطر البنوك التجارية إلى تخفيض الفائض في الأرصدة النقدية لتغطية الزيادة في الاحتياطي النقدي والتي تؤدي إلى تقييد عمليات منح الائتمان.

2-الأدوات النوعية (غير مباشرة): و تتمثل أدوات السياسة النقدية النوعية فيما يلي[1]:

- **أسلوب الإقناع الأدبي:** تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طاب تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق وقد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية.
- **أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة:** يتميز هذا الأسلوب بالجبرية في التطبيق من قبل البنوك التجارية وأن عدم التزامها بهذه التعليمات تعرضها لعقوبات معنية، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطاتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل.
- **الحد الأقصى لسعر الفائدة:** تعبر سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة عن قيام البنك المركزي بفرض حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه، حيث أنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي.

ثانيا- السياسة المالية في معالجة التضخم

تعني السياسة المالية استخدام بنود الميزانية من ضرائب و فروض و نفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، و على رأسها التوازن و الاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني[2]. و تركز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، و بالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب باستخدام مجموعة من الأدوات و الوسائل تتمثل في[3]:

1- الرقابة على الضريبة: إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض، والذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأصحاب المداخيل الكبيرة، إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي-**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 164-165.
[2] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 159.
[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 167.

2- الرقابة على الدين العام (القروض العامة): تعد من أكثر أدوات السياسة المالية فعالة في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام. وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض الحقيقي لمقدرة جهاز الإنتاج المحلي.

3- الرقابة على الإنفاق العام: تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة.

يتم استخدام سياسية الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، أما البلدان النامية فتلجا إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكليب على السلع والخدمات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

نال موضوع ظاهرة التضخم اهتماما كبيرا في أوساط المفكرين والباحثين الاقتصاديين، نظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولهذا سوف نستعرض في مبحثنا هذا مجموعة من الدراسات حول هذه الظاهرة بالإضافة إلى القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

أولا- الدراسة الأولى:

فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007، تحت إشكالية: ما هو دور أدوات السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم في الجزائر؟ إلى جانب مجموعة من **الفرضيات**:

- يرجع ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر إلى عدم اعتماد الأدوات الحقيقية للسياسات النقدية الرشيدة.

- ينشأ التضخم عن عوامل نقدية تتمثل أساسا في الارتفاع في العرض النقدي بنسب أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عوامل الإنتاج.

- إن تطبيق سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى ضبط معدل التضخم.

- لقد أدى تطبيق سياسة نقدية انكماشية في الجزائر إلى ضبط معدل التضخم، والحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

- **منهج الدراسة:** تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الإحصائي.
- **أهداف الدراسة:** يهدف هذا البحث إلى إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر، حصر بعض الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري والتي تسببت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ارتفاع معدلات التضخم فيه، وكذلك إبراز أدوات السياسة النقدية الملائمة للتحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر.
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن التضخم ينشأ لعدة عوامل نقدية تتمثل أساسا في الارتفاع في العرض النقدي بنسب أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة، بالإضافة إلى أن تطبيق سياسة نقدية انكماشية في الجزائر أدى إلى ضبط معدل التضخم.

ثانيا- الدراسة الثانية:

سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005-2006، تحت إشكالية: بالاعتماد على نماذج ARCH ما هي المستويات المتوقعة لظاهرة التضخم في الجزائر؟ إلى جانب مجموعة من **الفرضيات**:

-يمكن التوقع بظاهرة التضخم باستعمال نماذج ARCH، أو بتعبير آخر نفرض أن اختبارات ARCH تبين وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي.

-الزيادة المستمرة في الأجور الاسمية لا تلبث أن تتحول في شكل ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار.

-إن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لما لا يقابل هذه الزيادة نفس النمو في مستوى الإنتاج.

-إن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الإحصائي والأسلوب التحليلي الكمي.
- **أهداف الدراسة:** تهدف إلى إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر، ومحاولة اقتراح نموذج قياسي بأخطاء تتبع نموذج ARCH يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر، إضافة إلى إعطاء طابع تجديدي للدراسات التنبؤية حول التضخم في الجزائر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية غير الخطية.
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي غالبا إلى ارتفاع الأسعار عند جمود مستوى الإنتاج، وأيضا أن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ثالثا- الدراسة الثالثة:

بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشكالية: ما مدى تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كنمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل الفائدة، الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري؟ إلى جانب مجموعة من **الفرضيات**:

-وجود علاقة سببية تبادلية تبين معدل التضخم ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.

-وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والبطالة في المدى القصير.

-وجود علاقة سببية متبادلة في الاتجاهين بين معدل التضخم ومعدل الفائدة.

-ارتفاع معدل التضخم يؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري في مقابل الدولار.

- **منهج الدراسة:** تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب التحليلي الكمي.
- **هدف الدراسة:** محاولة الاستعانة بالنظريات الاقتصادية التي يعتمدها الفكر الاقتصادي والوقوف على واقع التضخم ومؤشراته في الجزائر، إبراز أهم متغيرات الاقتصاد الجزائري، قياس العلاقة السببية بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.
- **نتائج الدراسة:** إن نظام الأسعار في الجزائر كان أهم مصادر في الجزائر وهذا لانعدام التنسيق بين التنمية الاقتصادية وسياسة الأسعار المتبعة، إن الارتفاع المستمر للأسعار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أما الفرضية الثانية تؤكد صحتها أن التضخم

يؤثر ويتسبب في البطالة، أما البطالة لا تؤثر في التضخم وبذلك توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وفي الأجل القصير.

رابعا- الدراسة الرابعة:

عبد الله قوري يحيى، **محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة SVAR 1970-2012**، مجلة الباحث، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد14، الجزائر، 2014، تحت إشكالية: ما هي المتغيرات الاقتصادية الأساسية المفسرة و المحددة لتطور ظاهرة التضخم في الجزائر؟

- **منهج الدراسة:** يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من جهة والمنهج التجريبي من جهة أخرى.
- **هدف الدراسة:** يهدف هذا البحث أساسا إلى الوقوف على أهم العوامل المحددة لظاهرة التضخم في الجزائر من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية بالاعتماد في بياناتها على الفترة الممتدة من 1970-2012 وذلك عن طريق الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاءONS و وزارة المالية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلةSVAR، دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين لاختبار أثر الصدمات في مختلف المتغيرات ذات العلاقة النظرية بظاهرة التضخم.
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ تعتبر كتلة الأجور المحدد الرئيسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة القصيرة بزيادة قدرها 2% من أجل كل وحدة زائدة في كتلة الأجور، إلى جانب الأجور ترتبط معدلات التضخم في الأجل القصير أيضا بكل من أسعار الواردات 2%، الناتج المحلي الخام الحقيقي 1.6-% والكتلة النقدية 1.6% والإنفاق الحكومي 1.2%.

✓ في المدى المتوسط والبعيد تصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغير الأسعار إلى جانب كل من الواردات، الأجور والإيرادات الحقيقية.

✓ معدلات الفائدة في الجزائر لا يعتبر أداة فعالة لاحتواء التضخم في الأجل القصير والمتوسط، ويفسر ذلك بعدم ميل الأفراد للادخار بسبب النزعة الاستهلاكية.

خامسا- الدراسة الخامسة:

سماحي أحمد، **دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2002-2016**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر،2018، تحت إشكالية: ما مدى مساهمة السياسة النقدية في استهداف ظاهرة التضخم؟ إلى جانب مجموعة من **الفرضيات**:

- يعتبر الإفراط في الإصدار النقدي من أهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية؟

-سعر الصرف الحقيقي يؤثر بصورة مباشرة على معدل التضخم؟

- **هدف الدراسة:** تستدعي إلى فهم ودراسة أكبر وأعمق لهذه السياسة وكيفية استخدامها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.
- **نتائج الدراسة:** تشير النتائج إلى أن المتغيرات مستقرة عند المستوى ماعدا الكتلة النقدية التي استقرت عند الفرق الأول ومع اختبار الحدود تم استنتاج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال فترة الدراسة مما يعني أنها تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل ولا تبتعد عن بعضها.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث

تناولت الدراسة موضوع محددات التضخم في الجزائر، نظرا لدوره البارز في علم الاقتصاد الوطني، فتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة ومن حيث المناهج الإحصائية المستخدمة.

فقد توصلت دراسة فتيحة مزارشي إلى أن التضخم ينشأ لعدة عوامل نقدية تتمثل أساسا في الارتفاع في العرض النقدي بنسب أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة، بالإضافة إلى أن تطبيق سياسة نقدية انكماشية في الجزائر أدى إلى ضبط معدل التضخم. أما في دراسة سعيد هتهات توصلت الدراسة إلى أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي غالبا إلى ارتفاع الأسعار عند جمود مستوى الإنتاج، وأيضا أن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.

وأيضا في دراسة بن يوسف نوة، فجاء بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل التضخم ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث اتضح أن معدل التضخم هو الذي يؤثر ويتسبب في معدل النمو الاقتصادي، وبذلك توجد علاقة سببية في اتجاه فقط. في حين دراسة عبد الله قوري يحي، توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني الحقيقي و بخاصة خارج المحروقات لم تحقق هدفها المنشود، و يرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته خارج قطاعي المحروقات إلى جانب توسع الاستيراد على حساب المتوج المحلي، و توصلت أيضا الدراسة إلى أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الرئيسي للتضخم في الأجل القصير إلى جانب الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية و الإنفاق الحكومي على الترتيب، أما في الأجل المتوسط و البعيد فنجد الكتلة النقدية، الواردات، الأجور، الإيرادات.

في دراسة سماحي أحمد تشير النتائج إلى أن المتغيرات مستقرة عند المستوى ماعدا الكتلة النقدية التي استقرت عند الفرق الأول ومع اختبار الحدود تم استنتاج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال فترة الدراسة مما يعني أنها تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل ولا تبتعد عن بعضها.

وفي هذا البحث كانت المحاولة للتعرف على بعض الجوانب التي ربما قد غفل عنها الباحثون، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS 9، فقد أثبتت منهجية ARDL أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التفسيري (العرض النقدي) والمتغير التابع (معدلات التضخم) ذات آثار متباينة من حيث الإشارة والمعنوية الإحصائية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة النظرية لظاهرة التضخم يتضح لنا أنه عبارة عن انعكاس لوجود اختلال في التوازن الاقتصادي، و هذا التضخم يحدث نتيجة التوسع النقدي و الذي يتميز بارتفاع في الأسعار حيث يحدث إما عن الإصدار النقدي بكمية كبيرة أو بسبب زيادة التكاليف أو زيادة الطلب و هذا ما يستلزم وجود مؤشرات لقياسه، كما تختلف أنواع التضخم لوجود عدة نظريات أهمها النظرية النقدية و النظرية الكينزية و النظرية المعاصرة، و ينجم عن هذه الظاهرة آثار اقتصادية و اجتماعية و نظرا لخطورة التضخم كان إلزاما على الدولة التدخل من خلال سياساتها النقدية و المالية لعلاج هذه الظاهرة و هذا عن طريق مختلف الأدوات الكمية و الكيفية و أدوات السياسة المالية.

وعليه يعتبر التضخم واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء وذلك نظرا للآثار السلبية الكبيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام، حيث تختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له، ومن ثم فإن علاج التضخم أو التخفيف من حدته يعتبر حد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

تمهيد:

بعد التحليل النظري الذي تضمنه الفصل السابق لظاهرة التضخم، سيتم في هذا الفصل القيام بإعطاء نظرة عامة حول ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال إبراز أهم أسباب التضخم والآثار الناتجة عن هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى القيام بتحليل تطور كل من معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 وتحليل تطور الكتلة النقدية، كما سوف نتطرق إلى دراسة قياسية من أجل ذلك اخترنا طريقة السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك وفق نموذج ARDL وسنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر
- المبحث الثاني: النمذجة القياسية للعرض النقدي والتضخم في الجزائر

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986 التي بينت هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر حيث أظهرت أن مشاريع التنمية المعتمدة لم تحقق النتائج المرجوة منها، حيث أدى التوسع النقدي الناتج عن هذه المشاريع دون أن يقابله إنتاج لحدوث آثار سلبية على الاقتصاد ومن أهمها التضخم.

المطلب الأول: طبيعة الظاهرة التضخمية في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب إعطاء نظرة عامة حول ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال إبراز أهم أسباب التضخم والآثار الناتجة عن هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري.

أولا- أسباب التضخم في الجزائر

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين هو أمر معقد، لما يستلزمه من التعمق و التحليل الدقيق للمكاريزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني و علاقة ذلك بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى حجم التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنها أيضا التأثير في الاتجاهات التضخمية، و يمكن تحليل و مناقشة أهم أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية و هذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالتبعية المطلقة للعالم الخارجي بالإضافة إلى أنه اقتصاد ريعي فقط تتوقف أغلب هياكله و أنشطته على المداخيل البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار خاصة في السنوات الأخيرة.

1-**الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر:** يرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

1-1- توسع الإنفاق الكلي في الجزائر

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك و أنماط الاستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي)، و يشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع و الخدمات في البلاد، و منه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على المستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، و ذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، و بين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، و في أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، و في هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، و هو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى[1].

1-2- توجيه الاستثمار الإجمالي لمشاريع غير الإنتاجية

خلال الخمسة عشر الأخيرة تركزت أغلب الاستثمارات في الجزائر على مشاريع ثانوية، حيث كانت أغلب الأموال الموجهة للاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، و يكون هذا على حساب المشاريع ذات الطبيعة القاعدية أو الإنتاجية على العموم التي كانت الأموال الموجهة إليها لا تزيد عن الثلث من مجمل الإنفاق المحلي في الاقتصاد الوطني[2].

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 238.
[2] نفس المرجع، ص 239.

1-3- الزيادة في التكاليف الإنتاجية

من بين أهم الأسباب المؤدية إلى إرتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و خاصة عندما لا توجد قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية و احتكارية على الأسعار، كما كان لرفع الأجور و الرواتب أيضا آثار هامة و واضحة في إحداث الضغوط التضخمية، حيث و في الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقدرة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة و تحت تأثير الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعيا منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون مراعاة للآثار التضخمية لهذه العملية خاصة و أن هذه الزيادة في الجور لا تقابلها زيادة في الإنتاجية، و هذا ما أدخل الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة هي: الأسعار الأجور الأسعار[1]. و عليه إن آية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

1-4- عجز الميزانية

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، و لذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي و فائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية، هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي و بالتالي ارتفاع معدلات التضخم و حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية و التي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات[2].

1-5- التوسع النقدي غير المراقب

لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينيات من القرن الماضي أموالا باهضة لتحقيق الاستثمارات و المشاريع المسطرة، مما دفع باللجوء للاقتراض و استخدام الوسائل الجبائية، و توسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب و عملة صعبة، و هذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع[3]. و عليه يعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب نتيجة منطقية للتضخم.

1-6- النمو الديمغرافي

عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا كبيرا و نشيطا خاصة بعد الاستقلال حيث وصل معدل الولادات إلى حوالي 4% سنويا، و هي تصنف من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث وصل عدد السكان سنة 2007 إلى حوالي 30 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من النتاج السلعي مما يزيد من حدة التضخم، و عليه كان للزيادة السكانية الدور الرئيسي في ارتفاع حجم الطلب الكلي الداخلي على السلع و الخدمات باعتبار أن الزيادة الجديدة في عدد السكان تولد إنفاقا استهلاكيا جديدا و بالتالي طلب جديد على تلك السلع و الخدمات ومنه التضخم[4].

1-7- التخصص في تصدير مادة أولية واحدة

نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات المتمثلة في الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعارها أو ارتفاعها، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع و ارتفاع احتياطات الصرف في البلد و التي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي لارتفاع معدلات نموها و بالتالي زيادة الاستهلاك و الطلب الكلي، و في ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فان هذا يؤدي

---

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[2] عبد الله قوري يحي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[4] Mourad Ben achenhou, **inflation dévaluation marginalisation**, dar echrifa, alger, 1995, p 05.

لارتفاع الأسعار، و من جهة أخرى انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة خاصة و أن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي مما يؤدي لارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات[1].

8-1- التخلف(التضخم الهيكلي)

حاولت الجزائر جاهدة الخروج من دائرة التخلف، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق أملا في تحقيق نوع من التقدم و الازدهار، و مع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فتحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها، حيث نجد بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس مناطق أخرى التي تفتقر إلى ذلك، و على هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل و توفر المرافق الضرورية و هذا ما يخلق التضخم الجهوي، و تجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق لكن هذا سيواجه شكل هام ألا و هو نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو للبضائع، إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل على سعر البيع و هذا ما يترتب عنه ارتفاع الأسعار، و كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف في أداة التسيير، أي سوء التسيير في المؤسسات و المتمثل في عدم استغلال الطاقات و الموارد المتاحة بشكل عقلاني و نقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي[2].

2-الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر: إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجية من خلال الواردات من السلع و الخدمات التي تتضمن أوتوماتيكيا التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع و الخدمات من شأنه أن يزيد من حدة ظاهرة التضخم محليا، و ما يساعد على ذلك اختلال ميزان المدفوعات و التذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي دون أن ننسى دور المديونية الخارجية.

2-1- التضخم المستورد

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل و طبيعة الواردات و التي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي و الاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج و من ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فعلى اعتبار أن الجزائر بلد يعتمد في صادراته على منتج واحد و هو البترول في حين أنه يستورد معظم السلع الأخرى فقد شكل قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني.

فالتضخم المستورد في الجزائر يعتبر إما تضخما بواسطة الطلب تغذيه المداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، حيث يلبى الطلب الكلي الداخلي المتزايد عن طريق اللجوء للاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي، أو تضخما بالتكاليف محملا في سعر المستوردة المستعملة في عملية الإنتاج أو الاستهلاك، و يتجلى ذلك من خلال صادرات و واردات الاقتصاد الجزائري. و لقد لقي الارتفاع المستمر في حجم الواردات من السلع و الخدمات قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات و الذي يعطينا صورة واضحة عن تلك الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية، أما أثر الصادرات التضخمي يظهر من خلال استعمال مداخليها و عوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع في مستوى المداخيل الفردية خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقدي و السوق العيني[3].

---

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 202.

[3] عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر 1990/2009-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص ص 137، 138.

إن انفتاح الجزائر على العالم الخارجي عن طريق الواردات يتضمن نوعا من الضغوط التضخمية، و ما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة و وجود قطبي عالم متقدم و عالم متخلف من جهة أخرى.

2-2-تطور حجم المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث كان الاقتصاد الجزائري قد دخل في برامج استثمارية و إنمائية طموحة معتمدة بنسبة شبه كلية على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة لا تتناسب و مستوى المردودية الضعيف في الإنتاج و النمو الديموغرافي القوي، مستفيدا من زيادة حصيلة الصادرات المعتمدة على المنتجات النفطية، و مما زاد في ضعف و تبعية الاقتصاد الجزائري هو شبه الهجرة التي حدثت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، و تعويض النقص الذي حدث في الإنتاج الفلاحي بالاستيراد المتزايد للمواد الغذائية التي عرفت نموا سريعا في أسعارها الدولية، كل هذا جعل حجم المديونية الخارجية للجزائر يتفاقم بسرعة و زاد من وطأة ذلك السقوط الحر لأسعار البترول في السداسي الأول لسنة 1986، بحيث خسرت الجزائر ما يفوق 45% من حصيلة إيراداتها السنوية من صادرات البترول خلال الفترة 1986-1988 و من ثم حدوث العجز في ميزان المدفوعات[1].

2-3- سعر الصرف و تخفيض العملة الوطنية

قبل نهاية سنة 1988 كانت عملية تحديد سعر صرف الدينار الجزائري تقوم على أساس سلة من أربعة عشرة عملة أجنبية من ضمنها الدولار الأمريكي، بحيث تمنح لكل عملة من هذه العملات ترجيحا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية، و بدون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية و الاقتصادية للبلاد و بدون الاعتماد على فارق التضخم و الإنتاجية بين الجزائر و البلدان صاحبة هذه العملات الصعبة، كما تنص عليه نظرية تكافؤ القوة الشرائية. لكن مباشرة بعد إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي تم تحرير نظام الصرف الأجنبي تدريجيا[2]، و نتيجة لذلك تم تخفيض سعر صرف الدينار حيث ارتفع من 5.9 دينار مقابل دولار أمريكي في منتصف سنة 1988، إلى 9 دنانير في منتصف 1990، و استمر هذا التخفيض ليصل إلى 22 دينار في أكتوبر 1991، و بدلالة سعر الصرف الفعلي و الحقيقي فاقت قيمة التخفيض في الدينار 60% خلال الفترة 1988-1991[3].

إن تفاقم نسبة المديونية جعل الاقتصاد الجزائري في مأزق حقيقي و وضع السلطات أمام خيارين لا ثالث لهما: التوقف عن التسديد و مواجهة ما ينتج عن ذلك من مقاطعة تجارية دولية أو الدخول في مفاوضات إعادة الجدولة مع المؤسسات النقدية الدائنة و الرضوخ لشروط هذه الأخيرة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، و كان أول هدف استعجالي للبرنامج التصحيحي الهيكلي في أبريل 1994 هو التعديل الديناميكي في قيمة صرف الدينار المغالى فيها و جعلها ترضخ لقوى السوق بعد أن كان يمثل أكثر من ثلاث أضعاف قيمته.

إن إجراءات تخفيض قيمة العملة التي اتخذت منذ عام 1988 كان لها انعكاسات كبيرة و فورية على أسعار المنتجات المستوردة التي أدت إلى تفاقم المديونية مع بروز معالم التضخم بواسطة التكاليف.

أما فيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عملية التخفيض في العملة حسب التحاليل المختلفة للنظرية الاقتصادية، و التي تنص على ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) و انخفاض التكاليف الإنتاجية (مقيمة بالعملة الأجنبية)، ومنه زيادة القوة التنافسية للبلاد، نجد أن هذه التحاليل لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز بصفة التصدير

---

[1] فتيحة مزارشي،مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] تومي ربيعة، **نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المشترك**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص53.

[3] تومي صالح، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 338.

السلعي الأحادي و المعتمد على المحروقات التي تحدد كميتها و سعرها عوامل خارجية هي منظمة الأوبك و السوق الدولية للبترول على الترتيب[1].

ثانيا- آثار التضخم في الجزائر

تنقسم إلى آثار اقتصادية و آثار اجتماعية كالتالي:

1- آثار التضخم على الاقتصاد الوطني

1-1- أثر التضخم على الاستهلاك و الادخار: في فترات التضخم تتدهور القوة الشرائية للنقود و لمحافظة الأفراد على نفس مستوى استهلاكهم فإنهم يلجؤون إلى مدخراتهم السابقة، كما أنهم يمتنعون عن الادخار و يتجهون إلى شراء بعض الأصول و القيم المنقولة و غير المنقولة، التي يستطيعون من خلالها تخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل، و بالنسبة لاستهلاك الأسر الجزائرية فقد شهدت الفترة (1996-1991) أعلى معدلات النمو السنوي في الاستهلاك، و هي الفترة التي سجلت أعلى معدلات التضخم نتيجة تحرير التجارة الخارجية و رفع الدعم على الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع و تعويم السوق بالسلع المعمرة المستوردة التي كان عرضها من قبل يتميز بالقصور الذاتي، أما في الفترة (2012-1996) عرف الادخار تحسنا حيث أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع معدل التضخم إلى مستويات منخفضة بالنسبة للاقتصاد الوطني، و هذا بالتزامن مع تباطؤ النمو في الاستهلاك الأسري[2].

1-2- أثر التضخم على الاستثمار: فقد حاولت الدولة طيلة تطبيقها لبرامج الإنعاش الاقتصادي إنشاء مشاريع استثمارية بسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاستفادة من فوائض الموازنة العامة، لكن طبيعة الجهاز الإنتاجي للدولة حالت دون تحقيق هذه الأهداف، و مع التضخم زاد التوجه نحو الاستهلاك كما سبق تحليله فأدى بالتأثير على الادخار الذي من المفروض أن يتحول مستقبلا إلى دوافع استثمارية، فيما عدى الاستثمار في مجال التجارة غير المنتجة، أين توجه منحى الاستثمار لسد حاجيات المجتمع إلى الاستيراد، ما يعني هروبا للعملة الصعبة بما يؤثر سلبا على قيمة العملة الوطنية، و معناه تعميق للتضخم بشكل آخر[3].

1-3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يعتبر التضخم المحلي من أهم العوامل المسببة لأزمة ميزان المدفوعات و ذلك راجع لزيادة الطلب الكلي داخل الدولة و التي لا يسايرها زيادة كافية من الإنتاج المحلي، مما يؤدي بها إلى الاستيراد من الخارج، بالإضافة إلى أن كميات السلع و الخدمات التي كانت تصدر للخارج سوف تستهلك داخليا أي محليا، و من ثم فإن زيادة الواردات من جهة و نقص الصادرات من جهة أخرى يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة لاقتصاد الذي يشكو من حالات التضخم. لذا يعتبر التضخم المحلي السبب الرئيسي لأزمة ميزان المدفوعات الجزائري[4].

1-4- أثر التضخم على رؤوس الأموال الأجنبية: فقد أعاق التضخم تدفق الاستثمار الأجنبي و ذلك بسبب عنصر المخاطرة و عدم ثقة المستثمرين، فقد تذبذب إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة(2004-1990) حيث بلغ سنة 1990 حوالي 12 مليون دولار، و وصل سنة 2001 إلى 1065 مليون دولار، ليعاود الانخفاض سنة 2004 إلى 822 مليون دولار[5].

---

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[2] بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2015، ص ص 178-179.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييميه-**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 58.

[4] بن جلول خالد، **تأثير التضخم على معدلات الفقر-دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري-**، مجلة المستنصرية العربية و الدولية، العدد 52،عنابة، الجزائر، 2018، ص 303.

[5] عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 143.

2-آثار التضخم على المجتمع الجزائري

2-1- أثر التضخم على توزيع المداخيل: يؤدي التضخم إلى انخفاض المداخيل الحقيقية لأصحاب المداخيل الثابتة، حيث تختلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، و هي الفئة التي تشكل الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري، في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة(رجال الأعمال، تجارة التجزئة، الوسطاء....).

و عموما فإن التضخم أدى إلى تعميق التفاوت في المداخيل، مما نتج عنه نوع من التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع من خلال بروز طبقة برجوازية جديدة لها إنفاق متزايد على السلع الكمالية، وتظهر بأسلوب حياة مترف جدا لم يسبق للجزائر أن عرفته سابقا، و من جهة أخرى أنزل الطبقة الوسطى إلى مستوى الطبقات الدنيا وعدم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة الأساسية، مما أدى ببعض الكفاءات البشرية إلى ممارسة نشاطات إضافية أخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص في مداخيلهم الحقيقية جراء التضخم[1].

2-2- تفشي ظواهر البيروقراطية و الرشوة في الإدارات: حيث أصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني، وإنه لا يخفى على أحد حجم الضرر التي تحدثه هاته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري، وخاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل[2].

2-3- هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج: ظهرت في الآونة الأخيرة موجات الهجرة، سواء على مستوى الكفاءات البشرية أو الطبقات المجتمعية العادية سعيا منها لإيجاد منافذ تحقيق دخول وثروات ذات معنى حقيقي في تلبيات متطلباتهم، حيث فقدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن 2000 أستاذ اتجهوا إلى الدول الغربية، أو إلى بعض دول الخليج، والتي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر فقط على الجامعات بل شملت أغلب قطاعات التوظيف العمومي و غيرها، وهذا نظرا لتراجع القدرة الشرائية، ونقص التوظيف على المستوى العمومي أو على مستوى المشاريع الاستثمارية التي أصبحت شبه متوقفة[3].

2-4- اتساع نمط الاستهلاك التفاخري و الترفي: نظرا لزيادة أرباح الفئة التي تتعامل بالرشاوي والعمولات السرية وتزامنا مع وفرة السلع وارتفاع الأسعار وتزايد إمكانيات الاستيراد الناتجة عن تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل: السيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية[4].

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم و الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

أولا- تطور معدلات التضخم في الجزائر (2000-2018)

بدأت الجزائر تعرف فائضا في السيولة منذ سنة 2000 وذلك بسبب بداية الارتفاع في أسعار البترول، وهو ما يفسر الاتجاه العام نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول التالي:

[1] بن يوسف نوة، مرجع سابق، ص ص 180-181.
[2] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 256.
[3] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 256.
[4] عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص 143.

الجدول رقم(01): معدلات التضخم في الجزائر (2000-2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.8

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
5.7	3.9	4.5	8.5	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : بيانات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz ، بيانات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

- شهد معدل التضخم سنة 2000 انخفاض بنسبة 0.3% و هو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، و هذا نتيجة الإصلاحات المتبعة و فعالية السياسة النقدية المنتهجة و ضبط الأسعار و تقليص نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد ما نتج عنه تراجع مستوى الطلب الكلي[1].
- إن الانخفاض في معدل التضخم سنة 2000 لم يستمر طويلا حيث سرعان ماعادا إلى الارتفاع سنة 2001 ليبلغ 4.2% نتيجة زيادة نمو الكتلة النقدية M_2 بنسبة 22.3% بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول، و الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، لينخفض معدل التضخم إلى 1.4% سنة 2002 بسبب الانخفاض في الكتلة النقدية إلى 17.30%[2]، ثم شهدت سنة 2003 ارتفاعا جديدا في معدلات التضخم حيث بلغ 2.6% و هذا يمكن إرجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29%.
- أما في سنة 2004 التي كانت تمثل نهاية المخطط الخماسي فقد شهدت ارتفاع في معدل التضخم إلى 3.56% بسبب التوسع في الإنفاق العمومي، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي، و بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية عرف معدل التضخم انخفاض نسبي سنة 2005 وصل إلى 1.6%[3].
- ابتدءا من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة.
- و في سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3.5% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خصوصا الزراعية و أسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب و الأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، كما سجل معدل التضخم ارتفاعا مرة أخرى ليصل إلى 4.8% و 5.7% على التوالي سنتي 2008 و 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الاورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة (علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة) كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر[4].

---

[1] مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 66-67.

[2] فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011**، مجلة اقتصادية عربية، العدد 61-62، جامعة تبسة، الجزائر، 2013، ص 204.

[3] تقرير بنك الجزائر، **وضعية الاقتصاد العالمي و تطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**، 31 أكتوبر 2013، ص ص 10-12.

[4] عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم لاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 136.

- ❖ عادت وتيرة التضخم للارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.5% و 8.5% على التوالي بعدما انخفض سنة 2010 إلى 3.9% و هذا الارتفاع راجع لسببين هما، النمو السريع و ارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة[1].
- ❖ أما في سنتي 2013 و 2014 قد تراجع معدل التضخم ليصل إلى 3.3% و 2.9% على التوالي و يعكس هذا التراجع التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر و التي أصبح هدفها استهداف التضخم و التحكم فيه.
- ❖ أما سنة 2015 و بانخفاض أسعار البترول و استمرار هذا الانخفاض الذي وصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل، أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 و هو 37 دولار للبرميل، أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز أكثر للميزانية، و لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة و أن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من اجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، حيث سجلت سنة 2015 نسبته 4.8%، و مع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذ و الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود و الذي انعكس على أسعار كل السلع و الخدمات تقريبا، فقد وصل معدل التضخم في 2016 إلى 6.4%[2].
- ❖ في 2017، واصل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس من سنة 2017 ليبلغ معدله 7.07%، تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.60% في نهاية 2017.

و حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 أنه لا يعود تفسير هذه التطورات في معدلات التضخم إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (أي تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...)، و لم تكن الزيادات في الأسعار لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي جرت التضخم متناسبة مع تغيرات هذه المحددات بالفعل:

- عرفت الكتلة النقدية في 2015 و2016 شبه استقرار، ولم ترتفع إلا قليلا خلال سنة 2017.
- كما لا يمكن للانخفاضات في سعر صرف الدينار، ابتداء من شهر جويلية 2017، أن تفسر هذه الارتفاعات في وتيرة التضخم، حيث لا تمثل السلع المستوردة سوى ما يقارب 25% من السلع والخدمات المدرجة في احتساب مؤشر الأسعار عند الاستهلاك.
- كانت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة جد متواضعة.

بالتالي تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة[3].

- ❖ عرف التضخم في أفريل 2018 نسبة 4.33% ليعرف بعد ذلك ارتفاعا طفيفا ليصل 4.82% في أوت 2018، ثم تراجع عند 4.53% في أكتوبر 2018، فحسب فئات السلع يعود تراجع وتيرة التضخم أساسا إلى تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية.

ابتداء من ماي 2018 يعود استئناف التضخم الكلي (كمتوسط سنوي) إلى أسعار مجموعة السلع الغذائية وأساسا المنتجات الفلاحية الطازجة منها.

عرف المتوسط السنوي لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير والمقدر وزنه النسبي ب 23.1% انخفاضا قدره 5.82% في سبتمبر 2017، و ب2.60% في جوان 2018، مظهرا ضعف مساهمته في التضخم الكلي و بالتالي ضعف مساهمة سعر الصرف و الأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي.

---

[1] تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، سبتمبر 2017، ص ص 20-22.

[2] بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات لسنة 2015**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر، 2015، ص 13.

[3] بنك الجزائر، **التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني،فيفري 2018، ص ص 18-19.

إجمالا بقي التضخم معتدلا خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 في ظرف الإدارة الحذرة للسياسة النقدية، ويمكن تعزيز التحكم في التضخم ببذل المزيد من الجهود لتقليص الاختلالات على مستوى أسواق السلع والخدمات[1].

ثانيا- تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2018)

يعرف العرض النقدي أو الكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة التي بحوزة الأفراد والمؤسسات المختلفة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي، الخزينة العامة).

و تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من[2]:

1-النقود الورقية: تتمثل في تداول النقود في شكل قطع ورقية وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2-النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى آخر.

وبالتالي فإن كل من النقود من الورقية والنقود الكتابية يشكلان المتاحات النقدية، أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M_1.

3-أشباه النقود: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M_2.

وتشكل أشباه النقود بالإضافة إلى المتاحات النقدية M_1 الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M_2.

[1] بنك الجزائر، **التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص ص 21-22.

[2] اكن لونيس، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص 198.

لمعرفة مراحل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) سنقوم بعرض تطور مكوناتها بالجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2018)

السنة	نقود ورقية (تداول نقدي)	نقود كتابية (ودائع تحت الطلب)	M_1	أشباه النقود (ودائع لأجل)	الكتلة النقديةM_2	نسبة النمو%
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	13.00
2001	577.2	661.3	1238.5	1235	2473.5	22.30
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.30
2003	781.3	849.7	1631	1723.9	3354.9	15.60
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	10.50
2005	921	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.70
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4933.7	18.60
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.6	24.20
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	16.00
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.10
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.40
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.90
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.90
2013	3204	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.40
2014	3658.9	5944.1	9603	4083.7	13686.7	14.60
2015	4108.1	5153.1	9261.2	4443.3	13704.5	0.13
2016	4497.2	4909.8	9407	4409.3	13816.3	0.93
2017	4820.9	5592.3	10413.2	4651.8	14975	6.93
2018	5110.2	6889.7	11999.9	5089.1	16256	15.53

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائرwww.bank-of-algeria.dz، الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: http://www.ons.dz

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور والارتفاع المسجل في نمو الكتلة النقدية M_2 خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018، إذ بلغت سنة 2018 قيمة مليار دينار بعد أن كانت تقدر ب 2022.5 مليار دينار سنة 2000 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية.
- بعد سنة 2000 نجد توسعا كبيرا في M_2، حيث ارتفعت من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى غاية 2473.5 مليار دج سنة 2001 بنسبة زيادة تقدر ب22.3% سنة 2001، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية من جهة و انطلاق المشاريع الاقتصادية المبرمجة المتمثلة في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/04 إلى سنة 2004 و الذي رصد له حوالي 520 مليار دج و كذلك برنامج تنمية الجنوب.
- ابتداء من 2002 إلى غاية 2004 سجلت معدلات نمو الكتلة النقدية M_2 انخفاض ملحوظ مما يدل على انخفاض التوسع النقدي خلال هذه الفترة وهذا نتيجة تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية.

- تميزت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 بزيادة في نمو الكتلة النقدية M_2 حسب ما أكده بنك الجزائر إلى حوالي 24.2% سنة 2007 مقابل 11.7% سنة 2005، بسبب موارد الجباية البترولية و الموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات، و ادخار الخزينة العمومية لجزء من مواردها الجبائية البترولية في تحقيق التوسع النقدي[1].
- و في سنة 2008 و رغم تزايد حدة الأزمة المالية العالمية إلى أن تأثيرها لم يكن بالغا على الاقتصاد الوطني، حيث وصل معدل نمو M_2 إلى 16%، و هو ما يفسر عمليا أن هناك ميل تنازلي جديد في نمو الكتلة النقدية، و يظهر ذلك سنة 2009 حيث انخفضت M_2 إلى أدنى مستوياتها بنسبة 3.10% بانخفاض قدر ب 80%، حيث يمثل هذا التقلص النقدي صدمة بالنسبة للوضعية النقدية، و ذلك بسبب تراجع أسعار البترول من 99.99 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار، حيث انخفض معدل الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة ب 38.18% سنة 2008، و أيضا بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب حيث انخفضت بمعدل 9.05% بسبب التقلص القوي في ودائع قطاع المحروقات و هو ما يؤثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان.
- تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي حيث وصلت M_2 إلى 15.40%، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات و التي ارتفعت معها صافي الموجودات الخارجية، و استمر ارتفاع M_2 حيث بلغت 19.90% سنة 2011[2].
- و عرفت سنة 2012 انخفاض في نمو M_2 بمعدل قدر ب 10.90% ليستمر في الانخفاض إلى 8.40% سنة 2013 و سبب هذا الانخفاض هو تراجع ودائع المحروقات، و كذلك الانخفاض في معدلات نمو الموجودات الخارجية الصافية[3].
- في سنة 2014 عرف المجمع النقدي M_1 ارتفاع بشكل معتبر قدر ب 14.60% و سجل نقصا في العام الموالي قدره 3.6%، كما بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 و الذي استمر في 2016 حدثت عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، و تقلص حاد في الاحتياطي النقدي مما انعكس في نمو ضعيف أو شبه منعدم في M_2 في سنة 2016 بنسبة 0.93% كما كان عليه الحال في 2015 0.13% و قد كان الانخفاض في معدل نمو M_2 في 2015 راجع جزئيا إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات[4].
- خلافا لسنتي 2015 و 2016، ارتفعت الكتلة النقدية M_2 ب 6.93% سنة 2017 بسبب الارتفاع القوي إلى الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، بنسبة تقارب 65% إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات التي ازدادت بثلاثة أضعاف تقريبا، منتقلة من 228.03 مليار دينار في 2016 إلى 690.32 مليار دينار في 2017، وبنسب أقل بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي خارج المحروقات وبالنسبة للقطاع الخاص(المؤسسات و الأسر)[5].
- سنة 2018 ارتفعت الكتلة النقدية M_2 ب 8.6%، منتقلة من 14975 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 إلى 16256 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018.

و بالتالي ففي سبتمبر 2018 ارتفعت الودائع لدى المصارف لتبلغ 10905 مليار دينار في ظرف يتميز بالارتفاع المعتبر لودائع قطاع المحروقات +11.7%، كما خص هذا الارتفاع في الودائع لدى المصارف كل من موارد القطاع العمومي الاقتصادي وموارد القطاع الخاص والأسر.[6]

---

[1] علي صارى، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2014، ص 26.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2013، ص 152.

[4] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2016، ص ص 129-134.

[5] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2017، ص 122.

[6] بنك الجزائر، **التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص 13.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعد ظاهرة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الجزائري، و فهمها يتطلب منا دراسة تطور هذه الظاهرة و الوقوف عند أسبابها و آثارها على الاقتصاد انطلاقا من أهم الآراء و التحليلات الفكرية لأهم المدارس الاقتصادية و بناءا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، و من جهة أخرى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية و الرياضية لنظرية القياس الاقتصادي من أجل إعطاء أحسن نمذجة للتضخم في الجزائر، و هذا ما حاولنا إتباعه في بحثنا هذا بتقديم صورة قياسية للظاهرة التضخمية في الجزائر، من خلال تطبيق منهجية الانحدار الذاتي الموزع على فترات مبطئة ARDL بهدف تحديد تأثير التضخم على المتغير الذي قمنا باختياره بالاعتماد على النظريات الاقتصادية و التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و هذا المتغير يتمثل في العرض النقدي، و كانت نتائج التقدير مقبولة على العموم و أظهرت توافقا نسبيا مع النظريات المفسرة للتضخم.

وعلى ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها تم إثبات أو نفي الفرضيات بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات.

1- النتائج:

- ✓ يعتبر التضخم في الجزائر تضخما نقديا ومنه يمكن علاجه عن طريق السياسة النقدية، حيث اتضح تعدد أسباب التضخم في الجزائر وأنه يعود بالأساس لأسباب هيكلية راجعة لتخلف القطاع الإنتاجي الجزائري وعدم مرونته واعتماده على مداخيل المحروقات وهذا ما يحد من فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر.
- ✓ يعتبر كل من العرض النقدي وتطور النفقات العامة وتطور حجم الواردات مسببات التضخم في الجزائر، أي أن زيادة الكتلة النقدية تصاحبها زيادة في كل من الإنفاق الحكومي والواردات، كما أن معالجة التضخم في الجزائر لا تعتمد فقط على الأدوات النقدية كضبط كميات النقود وإنما يعتمد هو الآخر على ضبط الواردات ومن ثم التحكم في سياسة التجارة الخارجية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر للمعروض النقدي على التضخم، وهذا ما يتفق مع فريدمان حيث ترى المدرسة النقدية الحديثة أن ارتفاع العرض النقدي M2 يعني زيادة الرصيد النقدي الحقيقي عن المستوى المرغوب فيه مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية، وتتفق كذلك مع دراسة عبد الله قوري يحي.
- ✓ بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام جذر الوحدة، أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في المستوى، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ UECM.
- ✓ أظهرت نتائج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة ديناميكية طويلة وقصيرة الأجل في اتجاه واحد بين معدل التضخم والعرض النقدي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2- التوصيات:

- ✓ العمل على تعزيز رقابة بنك الجزائر على البنوك؛
- ✓ يجب على الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية لقطاع المحروقات كون النفط ثروة زائلة، وتنويع موارد الدولة حتى تتجنب الجزائر الصدمات الخارجية السلبية (تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات)؛
- ✓ التوقف عن أي إصدار للنقود بدون مقابل؛

- ✓ التقليل من الاستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية؛
- ✓ الاسراع في تطبيق برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، من أجل الخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها الاقتصاد الجزائري نظرا للظروف التي تمر بها البلاد.

3- آفاق الدراسة:

فتحت الدراسة مجالا واسعا للبحث في موضوعات ذات صلة، نقترح منها:

- ✓ أثر استرجاع السيولة على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر.
- ✓ البدائل الاقتصادية الكفيلة بتوفير التمويل اللازم للنفقات العامة خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

➢ الكتب:

1- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

2- انس البكري، وليد صافي، **النقود و البنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3- بسام الحجار، **علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

4- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

5- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي-**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

6- حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

7_ حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

8- حسين علي بخيث، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007.

9- حشيش عادل أحمد، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت، 1992.

10- خالد أحمد سليمان شبكة، **التضخم وأثره على الدين**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

11- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.

12- رفيق يونس المصري، **أثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية**، الطبعة الثانية، دار المكتبي، مصر، 2009.

13- سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

14- عبد المجيد قدي، **مدخل السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييميه-**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

15- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.

16- علي كنعان، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، 2012.

17- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

18- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.

19- كامل علاوي واخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

20- لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

21- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003.

22- مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود و المال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

23- محمد أحمد الأفندي، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، صنعاء الأمين للنشر و التوزيع، 2009.

24- محمد أحمد السريبتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

25- محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1990.

26- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود و المصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

27- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

28- محمود حسين الوادي و آخرون، **النقود و المصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010.

29- وليد اسماعيل السيفو و اخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، ط1، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، 2006.

➢ الأطروحات و المذكرات

▪ الأطروحات:

1- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

2- بن نافلة نصيرة، **تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2017-2018.

3- بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

4- تومي صالح، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

5- سمية بلقاسمي، إشكالية **العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016-2017.

6- شلوفي عمير، **التضخم و النمو الاقتصادي تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-**2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

7- مرابط ساعد، **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

8- يوسفي كريمة، **استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016-2017.

▪ المذكرات:

1- اكن لونيس، **السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

2- بن يخلف كمال، **السياسة النقدية و المالية و مشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

3- بوحصان لامية، **محاولة التوقع بمعدلات التضخم باستخدام نماذج السلاسل الزمنية -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009.

4- تومي ربيعة، **نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المشترك**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

5- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005-2006.

6- عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر 1990/2009-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.

7- عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم لاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

8- فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2006-2007.

9- مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

10- مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988-2012**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015.

11- وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015_2016.

➢ المجلات

1- بن جلول خالد، **تأثير التضخم على معدلات الفقر-دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري-**، مجلة المستنصرية العربية و الدولية، العدد 52،عنابة، الجزائر، 2018.

2- سماحي أحمد، **دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2002-2016-**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018.

3- عبد الله قوري يحي، **محددات التضخم في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة-**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014.

4- علي صارى، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2014.

5- فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر 2000-2011**، مجلة اقتصادية عربية، العدد 61-62، جامعة تبسة، الجزائر، 2013.

6- محسن محمد حاكم، **أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف**، مجلة أهل البيت، العدد الأول.

7- ميهوب مسعود، بركان يوسف، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2014**، مجلة الدراسات و الأبحاث، العدد 27 جوان، الجزائر، 2017.

- **الملتقيات**

1- بن غزة محمد، بوهنة كلثوم، **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، يومي 28-10/29/ 2013.

2- زغلول فتيحة محمد، **تقييم مقاييس التضخم في مصر**، ملتقى آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، خلال الفترة 3-1990/03/5.

- **التقارير**

1- التقرير السنوي 2013 ، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، بنك الجزائر.

2- التقرير السنوي 2016 ، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، بنك الجزائر.

3- التقرير السنوي 2017 ، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، بنك الجزائر.

4- بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات لسنة 2015**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر، 2015.

5- بنك الجزائر، **التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.

6- بنك الجزائر، **التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر، 2018.

7- تقرير بنك الجزائر، **وضعية الاقتصاد العالمي و تطور الاقتصاد الكلي في الجزائر**، 31 أكتوبر 2013.

8- تقرير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، سبتمبر 2017.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

1- Mourad Ben achenhou, **inflation dévaluation marginalisation**, dar echrifa, alger, 1995.

2- [1] N. Gregory Mankiw, **Macroeconomics**, Worth publishers, printed in the United states of American, 7th edition, 2009.

3- SABY BERNARD, SABY DOMINIQUE, **les grandes théories économiques**, Dunod, Paris, 3éme édition, 2003**.**

ثالثا- المواقع الالكترونية

1- الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: http://www.ons.dz

2- بيانات بنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz